The Position of Ibn Jinni towards the Linguistic errors in his book *Al-Khasa'es*

Dr. Abdulkareem Khalid Al- Tamimi
College of Law
University of Basrah

Abstract:

This study deals with the linguistic errores which have been made by articulate Arabs such as poets and linguists. The study focuses mainly on Ibn Jinni's (*Al-Khassa'is*), particularly on the chapters concerning with (The errores of Arabs) and (lapses of scholars). The study investigates the opinions regarding Ibn Jinni's relationship to these errors and lapses. We have found that Ibn Jinni justifies some such errors, in other cases he refutes them or he let them without a comment.

موقف ابن جنيّ من الأخطاء اللغوية في كتاب الخصائص
(أغلاط العرب وسقطات العلماء إنموذجاً)

م.د. عبدالكريم خالد التميمي
كلية القانون / جامعة البصرة

الملخص :

تناول البحث مسألة من مسائل اللغة وهي الاخطاء اللغوية التي يقع فيها بعض فصحاء العرب من شعراء ولغويين ، وانحصر البحث في نقاشه لهذه المسألة في كتاب الخصائص لأبن جني (ت ٢٩٢هـ) وفي بابين من أبوابه وهما (باب من أغلاط العرب) و(باب سقطات العلماء) لما لها من علاقة ملامسة لموضوع البحث ، وتتبعنا في البحث آراء علاقة أبن جني من هذه الاغلاط والسقطات ، فرأيناه مبررا للغلط مرة واجدا له فسحة في اللغة ، ومغلطا لبعضها ، وعارضا لبعض دون رأي، فنراه وصفيا مرة ومعياريا مرة أخرى.

المقدّمة :

يُعدُّ كتاب الخصائص لابن جنّي (ت ٣٩٢هـ) من الكتب اللغوية الموسوعيّة التي تميزت عن غيرها من الكتب الأخرى بمادّتها الوفيرة في موضوعات اللغة بمستوياتها كافّة ، وقد ناقش ابن جنّيّ هذه الموضوعات بعقليّة فذّة وقريحة متفتّحة وعلمٍ جمٍّ ، فلا نكاد نلحظ موضوعاً إلاّ وله رأيٌ فيه ، أو إشارة عليه ، أو لمحة تفتح مغلقاته ، ومن تلك الموضوعات التي عرض لها وناقشها موضوعة اللحن والخطأ التي تعتري ألسنة العامّة والخاصّة ، وقد عرض ابن جنّي لهذا الموضوع بعقليته الناقدة ، واصفاً الآراء اللغوية التي يعرض لها ، مرجحاً بعضها ، ومحللاً بعضها الآخر ، وقد تركّز بحثنا هذا على بابين من أبواب كتاب الخصائص هما (باب من أغلاط العرب) و (وباب سقطات العلماء) ، لما لهما من علاقة بموضوع بحثنا ، فارتأينا أن يكون البحث فيهما دون غيرهما كي لا يتشعّب الموضوع ويخرج عن مضمونه ، وكان في مبحثين ، الأوّل منهما تناول أغلاط العلماء ، والثاني تناول سقطات العلماء .

المبحث الأول: من أغلاط العرب

نلمحُ من تسمية ابن جنّي لهذا الباب بـ(من أغلاط العرب) أنّ عامّة الناس وخاصّتهم قد يقعون في أخطاء لفظية أو معنوية، وكان المتخصصون يرصدون هذه الأغلاط ويسجلونها في كتبهم كما في كتب التصويب اللغوي ، إلاّ أنّ ابن جني لم يرصدها لجمعها وإنّما لوصفها وتحليلها ، وهذا ما سنلحظه عندما نقف على المسائل اللغوية التي عرضها وتعرّض لها بالنقد، وأول ما يطالعنا في هذا الباب أنّه برّر أسباب الغلط عند العرب بذكر قول أستاذه أبي علي الفارسيّ (ت ٣٧٧هـ) ، إذ يقول : " كان أبوعليّ (رحمه الله) يرى وجه ذلك ، ويقول: إنّما دخل هذا النحو في كلامهم ؛ لأنّهم ليست لهم أصول يراجعونها ، ولا قوانين يعتصمون بها، وإنّما تهجم بهم طباعهم على ما ينطقون به ، فربّما استهواهم الشيء فزاغوا به عن القصد "[١] .

والمتأمّل لهذه المقولة يجد أنّه قد أوجد تبريراً للغلط الذي يقع فيه العرب بعدم وجود القواعد والقوانين التي تعصمهم من الوقوع به ، كما أنّ الطبع والسليقة هي التي دعت إلى ذلك ، فضلاً عن تقبلهم هذه الألفاظ المغلوطة باستهوائهم لها ، أي أنّها مقبولة عنهم قياساً[٢] .

ونستطيع هنا أن نقسّم تلك الأغلاط التي ذكرناها بحسب ورودها ، والكيفيّة التي ناقشها ، والأغلاط هي :

أولاً / الأغلاط في التصريف :

١- لفظة (مالك) وأصلها (مَلك)

قال الشاعر :

غـــدا مالك يرمي نسائي كأنّمـا نسائي لسهميْ مالكٍ غرضانِ

قيل ربّي فاترك لي جهينة أعصراً فمالك مـوتٍ بالقضاء دهاني

فقال : هذا رجلٌ مات نساؤهُ شيئاً فشيئاً ، فتظلّم من ملك الموت (عليه السلام) وحقيقة لفظه غلط وفساد[٣] .

من خلال هذا الكلام نلحظُ أنّ ابن جنّي قد نعتَ اللفظ بالغلط والفساد ، وهذا حكم نقديّ ، ثمّ يذهب إلى بيان سبب ذلك فيقول : " وذلك أنّ الإعرابيّ لمّا سمعهم يقولون : مَلَك الموت ، وكثُر ذلك في الكلام ، سبق إليه أنّ هذه اللفظة مركبة من ظاهر لفظها ، فصارت عنده كأنّها (فَعَل) على (فَلَك) فبنى عليها (فاعلاً)"[٤] ، أي أن الشاعر قاس تلك اللفظة على نظائرها في اللغة ، غير أنّ ذلك القياس بعيد عن الصواب اللغوي .

ومضى ابن جنّيّ بالتحليل الصرفيّ لهذه الكلمة ليثبت حقيقة قوله ، إذ قال : إنّما مالك على الحقيقة والتحصيل (مافل)، كما أنّ (ملكاً) على التحقيق (فعل) ، وأصله (مَلْأَك)، فألزمت همزته التخفيف ، فصار (ملكاً) واللام فيه فاء ، والهمزة عين ، والكاف لام ، هذا أصل تركيبه ، وهو (لَـ أَ كَ) وعليه تصرّفه[٥] .

ثمّ يستشهد بأبيات من الشعر ورد فيها الفعل على تخفيف الهمزة ، ومن ذلك قول الشاعر:

ألكني إليها وخير الرســـ ـول أعلمهم بنواحي الخير

وأصله : ألئكني ، فخفف الهمزة .

وقال الآخر :

ألكني إليها عمرك الله يا فتى بأية ما جاءت إلينا تهادينا[٦]

ثمّ يستطرد في التحليل ليجد عذراً للشاعر في هذا القياس من التصريف ، فيقول : " فمن أين لهذا الأعرابي – مع جفائه وغلظة طبعه – معرفة التصريف ، حتّى بنى من ظاهر لفظ (مَلَك) فاعلاً ، فقال (مالك) "[٧] .

فيُجيب عن سؤاله فكأنّما جعل من إجابته تحليلاً ليكون أكثر عمقاً وأدخلَ في العقل معرفة ، فيقول : " هَبْهُ لا يعرف التصريف ، أتُراه يحسن بطبعه وقوة نفسه ولطف حسّه هذا القدر ! هذا لا يجب أن يعتقده عارف بهم ، أو آلف لمذهبهم ؛ لأنّه وإن لم يعلم حقيقة تصريفه بالصنعة ، فإنّه يجده بالقوّة ، ألا ترى أنّ أعرابياً بايع أن يشرب عليه لبن ولا يتنحنح، فلمّا شرب بعضها كظّه الأمر ، فقال : كبشٌ أملح ...." [٨].

ويعود ليبيّن لنا بأنّ اللغة عند العربي قبل وضع القواعد والأقيسة إحساس ، فيقول : " لمّا سمع (مَلَكَاً) وطال عليه أحسّ من مَلك في اللفظة ما يحسّه من حلك ، فكأنّما يقال : أسود حالك ، قال هو مالك ، ... ولم يدرِ أنّ مالكاً (فاعل) أو (مافل) ، ولو بنى على حقيقة القياس لقال (لانك) كبائك وحائك " [٩].

ومن المثال المطروح نلحظُ أنّ ابن جنّيّ بدأ ناقداً معيارياً ، ثمّ انتقل إلى الوصف والتحليل ، ولا أظنّ أنّ اهتمام ابن جنّي بالمعيار جاء لغرض التشدّد في اللغة وحصرها في إطار القواعد والأقيسة ، وإنّما للوقوف على الخطأ وتحليله ، ولعلّه وقف على مقياس نقديّ وصفي وهو الطبع والسليقة الذي يبرر للعربي ما يقوله ، إذ يقول : "" وإنّما مكنت القول في

هذا الموضع ليقوى في نفسك قوة حسّ هؤلاء القوم ، وإنّهم قد يلاحظون بالمنّة والطباع ما لا نلاحظه نحن من طول المباحثة والسماع "[١٠] .

٢- لفظة (مصائب) التي مفردها (مصيبة)

قال ابن جنّي إنّ همزهم (مصائب) غلط منهم ، فيعلل سبب غلطهم هذا بأنّهم شبّهوا (مصيبة) بـ (صحيفة) ، فكأنّما همزوا (صحائف) همزوا (مصائب) ، وليس ياء (مصيبة) زائدة كياء (صحيفة) ، لأنّها عين ، ومنقلبة عن واو ، هي العين الأصلية ، وأصلها (مَصْوَبَة) ، لأنّها اسم فاعل من أصاب ، كما أنّ أصل (مُقيمة) (مُقْوَمة)، ... فتقلب الكسرة من العين إلى الفاء ، فانقلبت الواو ياء ، ... وجمعها القياسي (مصاوب)[١١].

ثمّ يُبرر لقائلها تبريراً مقبولاً بين أوساط اللغويين ، ليبيّن أنّ الغلط في الكلمة ليس من باب الجهل والتعمّد ، فيقول : أنّهم قالوا في واحدتها (مُصيبة ومَصُوبة ومصَابة)، وإنّ سبب تشبيه ياء (مصيبة) بياء (صحيفة) ، أنّها وإن لم تكن زائدة كياء (صحيفة) ، ولكنّها ليست بأصل ، وإنّما هي بدل من الأصل ، وقد عومل كذلك معاملة الزائد[١٢] .

وممّا يؤيّد قوله هذا ما حكاه سيبويه من أنّهم يقولون في "(راية : راءة)، فهؤلاء همزوا بعد الألف وإن لم تكن زائدة وكانت بدلاً ، كما يهمزون بعد الألف الزائدة في (فضاء وسقاء)، وعلّة ذلك أنّ هذه الألف وإن لم تكن زائدة فإنّها بدل ، والبدل مشبّه بالزائد ، والتقاؤها أنّ كلّ واحدٍ منهما ليس أصلاً " [١٣].

وهناك أمثلة أخرى يوردها ابن جنّي في هذه المسألة يناقشها بذهنه الثاقب وعقله المنفتح على أفنان اللغة وأطرافها ، غرضه من ذلك اثبات حجّته في تصويب ما يقع فيه العامّة من العرب ، ومن ذلك لفظة (معايش) التي لا يحسن همزها في الجمع ؛ لأنّ مفردها (مَعْيَشة)، والياء فيها متحركة ، ولو كانت ساكنة جاز همزها ، مثل : سفينة وسفائن [١٤].

٣- (مَسيل) وجمعها (أمْسِلة)

يُلاحظ في هذه المسألة أنّ ابن جنّي لا يعرض لها بالغلط في كلام عامّة العرب ، وإنّما يدافع عن الغلط لمن جمع (مسيل) على (أمسلة) ، فيقول : " أمّا (مسيل) فذهب بعضهم في قولهم في جمعه (أمسلة)إلى أنّه من باب الغلط ، وذلك لأنّه أخذه من (سال يسيل)، فهو عندهم على (مَفْعِل) كالمسير والمحيض ، وهو عندنا غير غلط ، وعلّة عدم الغلط عنده أنّهم قالوا فيه (مُسُل)، وهذا يشهد بكون الميم فاء ، فـ (أمسلة ومُسلان) أفعلة وفُعلان "[١٥]. وهكذا نرى ابن جنّي يسوق الأدلّة على صحّة ما ذهب إليه وصوابه ، ولكن بأسلوب الواصف المناقش المحلّل ، لا بأسلوب الفارض المُقسر .

ثانياً / الأغلاط في المعاني :

وممّا ذكره في هذا الباب ما يقع فيه الشعراء من وهمٍ في المعاني ، ولم يتعرّض ابن جنّي بالنقد لأحد الشعراء ، وإنّما يعرض لنقد أحدهم للآخر ، ومن ذلك قول كُثير[١٦] :

فما رُوضةٌ بالحزنِ طَيّبةُ الثّرى يمُجُّ الندى جَثجاثها وعَـــرارُهـا
بأطيبَ من أردان عـزّة موهنـاً وقد أوُقدت بالمندلِ الرَّطبِ نارُها

فتعرّض كُثير للنقد في معنى البيت فقيل فيه ، أنّه لو فعل هذا بأمَةٍ زنجيّةٍ لطاب ريحها، ألا قلت كما قال سيدك ، أي : أمرؤ القيس[١٧] :

ألمْ تَرَيَانِي كلّما جئتُ طارقـاً وَجدتُ بها طيباً وإنْ لمْ تَطَيّبِ

وممّا ذُكر أيضاً في هذا الباب نقدُ بشّار بن برد لكُثير[١٨] في قوله :

ألا إنّما ليلى عصا خُزيانة إذا غمزوها بالأكفِّ تلينُ

قال بشّار : لقد قبح بذكره العصا في لفظ الغزل ، هلاّ قال كما قلت :

وحوراءِ المدامعِ من مَعَدٍّ كأنّ حديثَها قطعُ الجمانِ
إذا قامتْ لسُبحتِها تثنّتْ كأنّ عظامَهَا من خَيْزُرانِ[١٩]

يتجلّى لنا من هذا العرض أنّ ابن جنّي لم يعلّق على شيء ممّا ذُكر ، وإنّما اكتفى بعرض آراء الآخرين، والذي يبدو أنّه لم يُرد الاستطراد في هذا الباب ؛ لأنّه طويل ومجال

الحديث فيه ذو شعب، والمعنى فيه يحتمل التأويلات ، ولعلّه حفظ للشعراء منازلهم ، فهم أبصر بصنعتهم، وهم على علم باللغة ويمكنهم التصرّف فيها ، وربّما ضرورات الشعر تغلبهم في بعض الأحيان ، وربّما في ترك ابن جنّيّ التعليق على أقوالهم والاكتفاء بتعليقاتهم هو تواضعه العلميّ وحفظه لمنازل الشعراء .

المبحث الثاني: ما جاء من أغلاط العلماء

يتضح من عنوان الباب أنّه يعني ما تقع فيه الخاصّة من أغلاط ، فهو يروي ما ذُكر عن العلماء والشعراء من أخطاء ، ولا يتّهم أحداً بالخطأ ، بل يدافع عنهم في كثير من الأحيان ، وهذا ما سنراه من عرضنا للمادّة النقدية في هذا الباب ، ولتشعّب هذا الباب ارتأينا أن نقسمه على الأقسام الآتية ، تتمثّل في : نقد العلماء ، ونقد الشعراء ، ونقد كتب العلماء .

أولاً / نقد ابن جنّي للعلماء:

١- الأصمعيّ (ت ٢١٦ هـ)

يقول ابن جنّي : حُكي عن الأصمعي أنّه صحّف[٢٠] في قول الحُطيئة [٢١]:

وغررتني وزعمتُ أنّـــ ـــك لابنُ في الصيف تامر

وهذه القصيدة له في هجو الزبرقان بن بدر ، ويأتي بعد هذا البيت قوله :

فقد كذبت فما خشيـــ ـــــت بأن تدور بك الدوائر

فأنشده الأصمعي :

وغررتني وزعمت أنّـــ ـــك لا تني بالضيف تامر

أي : تأمر بإنزاله وإكرامه [٢٢].

ثمّ يقف ابن جنّي موقف المدافع عن الأصمعي ، فرأى أنّه على حقّ لمَا عُرف عن الأصمعي دقّته في الرواية وعلمه الجمّ في اللغة ، وهو موضوعي في نقده ، فالنزاع بين علماء البصرة والكوفة، وتقاذف الاتهامات، كان شاخصاً في ذهنه ، لذا استبعد حكاية تصحيف البيت عن الأصمعي ، إذ يقول : " وتبعد هذه الحكاية في نفسي لفضل الأصمعي

وعلوّه، غير أنّي رأيت أصحابنا على القديم يسندونها إليه ، ويحملونها عليه "[٢٣] . الذي يُلمحُ من إيراده هذه الحكاية عن الأصمعي أنّه أراد تصحيح التصحيف ليس إلاّ .

٢- الفرّاء (ت ٢٠٧ هـ) :

قال ابن جنّي حُكي عن الفرّاء أنّه صحّف في مادة لغوية فقال : الجرّ : أصلُ الجبل ، يريد : الجُراصل : الجبلُ ، وذكر هذه الحكاية صاحب القاموس المحيط أيضاً ، فقال : الجُر: أصل الجبل ، أو هو تصحيف للفرّاء ، والصواب : الجُراصل كعُلابط ، وهو أصل الجبل[٢٤].

٣- أبو زيد الأنصاري (ت٢١٥هـ) :

قال ابن جنّي : أخبرنا أبو صالح السليل عن اليزيدي عن النوشجانيّ عن التوزيّ ، قال: قلت لأبي زيد الأنصاري : أنتم تنشدون قول الأعشى[٢٥] :

فذاكَ ومَا أنْجَى منِ المَوتِ رَبّهُ بساباط حَتَّى مَاتَ وهُو مُحَزْرَق

وأبو عمرو الشيباني ينشدها (محرزق)، فقال : إنّها نبطيّة ، فهو أعلم بها منّا[٢٦] .

الملاحظ أنّ ابن جنّيّ ذكر هذه الحكاية مع شيء من التحليل ، وهذا يدلّ على ميله إلى التحليل والتأصيل ، وأنّه كان يحترم كثيراً آراء العلماء المتقدمين ، وقد وافق ابن جنّي على عبارة (إنّها نبطيّة ...) وجعلها تبريراً للوقوع في التصحيف ، وإنّ الكلمة نبطيّة ثمّ عرّبت فدخلت ألفاظ العرب فاستعملوها في لغتهم ، ويُلمحُ من ذلك أنّه غير متشدد ، وأنّ العربية لغةٌ تتأثّر باللغات الأخرى كما يُتأثّرُ بها .

٤- أبو عبيدة معمر بن المثنّى (ت٢١٠هـ):

يورد ابن جنّي ما ذهب إليه أبو عبيدة في قولهم : (لي عن الأمر مندوحة) أنّ أصله : (دوح)، أي متّسع ، إلى أنّه من قولهم : انداح بطنه ، أي اتّسع[٢٧] .

يُبرّر ابن جنّي لأبي عبيدة فيقول : وليس هذا من غلط أهل الصناعة ، وذلك أنّ انداح : انفعل ، وتركيبه من دوح ، ومندوحة : مفعولة ، وهي من تركيب (ن د ح) ، والندح : جانب الجبل وطرفه ، وهو إلى السعة ، وجمعه : أنداح [٢٨].

وقد ذهب ابن جنّي إلى تحليل جذر الكلمة ، ليُبيّن باحترام ما وقع به أبو عبيدة من الخطأ في تحديد معنى الكلمة وجذرها ، فقد وصف وحلل وقارن حتّى صحّح ما ذهب إليه ، إلى أن قال : " أفلا ترى إلى هذين الأصلين تبايناً وتباعداً ، فكيف يجوز أن يشتق أحدهما من صاحبه على بعد بينهما ، وتعادي وضعهما "[٢٩] ، ثمّ يضيف ليبيّن أصل الكلمة ، فيقول: " لو كانت مندوحة من انداح بطنه – كما ذهب أبو عبيدة – لكانت (مُنْفَعِلَة)" [٣٠].

٥- ابن الأعرابي (ت٢٣٠هـ) :

يقول ابن جنّي : ذهب ابن الأعرابي في قولهم (يوم أورنان)إلى أنّه من (الرنّة) ، وذلك أنّها تكون مع البلاء والشدّة .

يكتفي ابن جنّي هنا بتعليق أستاذه أبي علي الفارسيّ ، ويذكر عبارته بأنّ هذا ليس من غلط أهل الصناعة ؛ لأنّه ليس في الكلام (أفْوَعال) ، وأصحابنا يذهبون إلى أنّه (أفعلان) من (الرونة)، وهي الشدّة في الأمر[٣١] .

٦- ثعلب أبو العباس أحمد بن يحيى (ت٢٩١هـ) :

ذكر ابن جنّي مؤاخذات كثيرة على ثعلب ، كان متشدداً معه في بعضها ، ومتساهلاً في بعضها الآخر ، نذكر منه أنّه آخذه على أنّه قال في قول بعض العرب (أُسْكُفَّة الباب)إلى أنّها من : استكفّ ، أي : اجتمع .

ويعلّق ابن جنّي على ذلك بقوله : " وهذا أمرٌ ظاهر الشناعةِ " ، ثمّ يقف عليه بالتحليل والتعليل فيقول : إذ إنّ (أسكفّه : أفعلّه)، فهي من (س ك ف)، وأمّا (استكفّ) فسينه زائدة ، فهو (استفعل)، ويُضيف قائلاً : إنّ السين لا تزاد إلاّ في (استفعل) وما تصرّف منه ، و(أسكفّه) ليس من الفعل من قبيل ولا دبير [٣٢].

ومن الجدير بالذكر أنّ ابن جنّي حينما تعرّض لهذه المسألة قال في سياقها أنّ هذا المثال لم يطرق فكراً ولا شاعَرَ قلباً – فيما علمناه ، وقوله (فيما علمناه) إشارة إلى أنّ الإحاطة باللغة أمرٌ لا يقدر عليه إنسان ، والمعلوم عنده هذا الذي ذكره ، أمّا غير المعلوم ، فربّما كان قد استعمل عند غيره ، ولم يعلمه ، أي أنّه لا يجزم بالصواب إلاّ في حدود ما علمه(٣٣).

وممّا يؤخذ على ثعلب أيضاً أنّه قال في (تنّور : تفعول) من النار ، فيصحّح ابن جنّي الغلط الذي وقع فيه ثعلب بقوله : فلو كان (تفعولاً) من النار لوجب أن يقال فيه (نَنْوُور) كما لو بينته من القول لكان (تقوولا)، ... وإنّما (تنّور : فَعّول) من لفظ (ت ن ر)، وهو أصل لم يُستعمل إلاّ في هذا الحرف ، ثمّ يقول : ويجوز في (التنّور)أن يكون (فعنولا) من (ت ن ر)(٣٤) .

والملاحظ في هذه المسألة أنّ ابن جنّي ذكر عبارة تدلّ على الدهشة والاستغراب ، نلمس من خلالها توجيهاً بالنقد المصاحب للّلوم ، والعبارة هي " ونعوذ بالله من عدم التوفيق ، هذا على سداد هذا الرجل وتميّزه من أكثر أصحابه "(٣٥) .

ومن تلك المؤاخذات أنّه قال : التواطخ من الطيخ ، وهو الفساد ، وقد عابه ابن جنّي بقوله : وهذا – على إفحاشه – ممّا يجمل الظنّ به ؛ لأنّه من الوضوح بحيث لا يذهب على أصغر صغير من أهل العلم ، ثمّ يجد له عذراً ويخرّجه بقوله : " وإذا كان كذلك وجب أن يُحسَّن الظنّ به ، ويُقال أنّه أراد به : كأنّه مقلوب منه ، وهذا أوجهه عندي من أن يحمل عليه الفحش والتفاوت كلّه "(٣٦) .

ويُطالعنا هنا أنّ ابن جنّي يُحسن الظنّ فيمن يتعرّض له بالنقد ، ويُبرّر له وقوعه بالغلط، وهذا من باب الاتساع في اللغة ، وإنّه لا يدّعي أنّ أحداً قد أحاط باللغة (ألفاظها وتراكيبها وسياقاتها) ، فكلّ ذلك له دور في تحديد طبيعة اللغة .

ثانياً / نقد ابن جنّي للكتب :

١- كتاب العين للخليل بن أحمد الفراهيدي(ت١٧٠هـ) :

تناول القدماء والمحدثون معجم (العين) بالنقد والتحليل[٣٧] ، والذي يهمنا هنا هو تعرّض ابن جنّي لكتاب العين بالنقد في بعض مواده إذ قال : " ففيه من التخليط والخلل والفساد ما لا يجوز أن يحمل على أصغر أتباع الخليل"[٣٨] وابن جني لا يكتفي بنفي التأليف إلى الخليل ، بل ينفيه عن تلاميذه أيضا ، فهو ينفي هذا الخلل والفساد عن الخليل ، ونفي تصنيف (العين) عن الخليل كان لعلة الخطأ والاضطراب الذي اعتوره ، ويقول بأنّ غيره قد وضعه ، وليس للخليل فيه إلاّ أنّه أومأ إلى عمل هذا الكتاب إيماءً ، ويُضيف أيضاً أنّ أستاذه أبا عليّ الفارسي قد أنكر نسبة الكتاب عن الخليل [٣٩]. ويلاحظ أنّ مقصده من هذا الكلام هو دفاعه عن الخليل من أن يُنسب إليه الخلل والخطأ الوارد في العين ، لما عُرف عن الخليل من علم ومعرفة قد لا يُضاهيه أحد .

٢- كتاب الجمهرة لابن دريد (ت٣٢١هـ) :

وقف ابن جنّي على هذا الكتاب بالنقد والتنبيه على مواقع الخلل والفساد والاضطراب الذي شمل الكتاب كلّه ، ففيه من الاضطراب ما جعل ابن جنّي يُعرض عن كثير من أخطائه لكثرتها ، ولعلّه يُشير إليها إشارات فقط ، ويُبرّر له هذا الخطأ ، فيجد له عذراً بأنّه لا معرفة له بتصاريف اللغة وتشعباتها فيقول : " وأمّا كتاب الجمهرة ففيه من اضطراب التصنيف وفساد في التصريف ما أعذر واضعه فيه ، لبعده عن معرفة هذا الأمر ، ولمّا كتبه وقعت في متونه وحواشيه جميعا من التنبيه على هذه المواضع ما استحييت من كثرته ، ثمّ أنّه لمّا طال عليّ أومأتُ إلى بعضه ، وأضربتُ البتة عن بعضه "[٤٠] ، ويُفهم من هذا الكلام أنّه يُهاجم جمهرة اللغة في شيئين ، الأوّل : الفساد في التصنيف ، والثاني : فساد التصريف ، أي فساد الأبنية الصرفية [٤١].

ويُدافع السيوطي عن ابن دريد ، فيعذر واضعه فيه لبعده عن معرفة هذا الأمر يعني أنّ ابن دريد قصير الباع في اللغة ، وكان ابن جنّي في التصريف إماماً لا يشقّ له غبار[٤٢]،

وقد هوجم كتاب جمهرة اللغة أيام ابن دريد وبعده على يد علماء ثقات، وكان أوّل المهاجمين نفطويه (ت ٣٢٣هـ) ، وكان معاصراً له ، وتلاه الأزهري (ت ٣٧١ هـ) في تهذيبه .

ثالثاً / من مظاهر النقد اللغوي التي ذكرها ابن جنّي :

ذكر ابن جنّي في هذا الباب الحلقات النقاشية التي كانت تجري بين علماء اللغة والشعراء والقرّاء ، فيُغلّط بعضهم بعضاً في لفظة أو عبارة أو أسلوب ، أو أنّ أحدهم ينتقد الآخر في لفظةٍ ينطقها بشكلٍ مخالفٍ للصواب ، وأنّه يورد هذه الحلقات – بحسب ظنّي – لإظهار الصواب ، لا للأخذ من أحدهم ، وقد ذكر منها الكثير بحسب قوله " قد أتينا في هذا الباب من هذا الشأن على أكثر ممّا يحتمله هذا الكتاب ، تأنيسا به وبسطاً للنفس بقراءته ، وفيه أضعاف هذا "[٤٣].

(أ) ما كان يجري بين علماء اللغة:

١- بين الأصمعيّ (ت٢١٦هـ) والنضر بن شميل (ت٣٠٢هـ) :

ذُكرَ النضر عند الأصمعيّ فقال : " قد كان يجيئني ، وكان إذا أراد أن يقول (أَلِف) قال (إلف) "[٤٤]، أي أنّ النضر كان يكسر همزة (ألف) ، والنضر هو تلميذٌ للخليل .

لم يذكر ابن جنّي أيّ تعليق أو تبرير لهذا الكلام ، إنّما ذكره فقط ، ويُلمحُ من السكوت أنّه راضٍ بما أتاه الأصمعيّ ؛ لأنّ الأصمعيّ عنده حُجّة في اللغة ولا يُقابل بالنضر بن شميل.

٢- بين اليزيديّ (ت٢٠٢هـ) والكسائيّ (ت١٨٩هـ) :

اختلف الكسائي واليزيديّ في كلمة (الشراء) أممدود هو أم مقصور؟ ، فمدّه اليزيديّ ، وقصره الكسائيّ ، فانتصر اليزيديّ على الكسائي على قول بعض العرب بالمدّ .

وعلّق ابن جنّي على هذا بقوله : " إنّ الكلمة تُمدّ وتُقصر ، وقولهم (أشريه) دليل على المدّ كـ (سقاء وأسقية)"[٤٥] ، وقد أجاز ابن جنّي الحالتين لعلمه بسعة اللغة ، وهذا دليل

على أنّ بعض السقطات ليست كما وصفوها ، وإنّما تعامل معها من جهة الاتساع في اللغة[٤٦] .

٣- بين أبو عمرو بن العلاء (ت١٤٥هـ) والأعمش (ت١٤٩هـ) :

روى الأعمش حديث رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلّم)الذي نصّه " كان يتخوّلنا بالموعظة مخافة السآمة " ، وكان أبو عمرو بن العلاء قاعداً عنده في الكوفة ، فقال : (يتخوّننا) ، فقال الأعمش : وما يُدريك ، فقال أبو عمرو : إن شئت أن أعلمك أنّ الله (عزّ وجلّ) لم يعلمك حرفاً من العربية أعلمتك . فسأل الأعمش عنه فأُخبر بمكانه من العلم ، فكان بعد ذلك يُدنيه ويسأله إذ أُشكلَ عليه أمر[٤٧] .

وقد وقف ابن جنّي موقف المنصف بين العالمين ، فأثبت الكلمتين لعلمه بسعة اللغة ، وأيّد رأيه هذا بشاهد شعريّ ، فقال : " وعلى ذلك فيتخولنا صحيحة ، وأصحابنا يثبتونها ، ومنه قول البرجميّ :

يُساقط عنه رَوْقُه ضارياتها سقاط حديد القين أخول أخولا

أي شيئاً بعد شيء ، وهذا هو معنى قوله (يتخولنا) بالموعظة السآمة ، أي يُفرقها ولا يتابعها "[٤٨].

٤- بين يونس بن حبيب (ت١٨٢هـ) والكسائيّ (ت١٨٩هـ) :

سُئلَ الكسائيّ في مجلس يونس عن كلمة (أولق) ، ما مثاله في الفعل ؟ ، فقال : (أفعل) ، فقال له يونس : استحييت لك يا شيخ ! والظاهر عندنا من أمر (أولق) أنّه (فوعل) من قولهم : أُلق الرجل ، فهو مألوق ، قال الشاعر[٤٩]:

ترقب عيناها القطيع كأنّما يُخالطها من مسّه مَسٌّ أولق

وعلى هذا فإنّ الكسائيّ قد أخطأ بالتصريف ، وجاء ابن جنّي ليحلل خطأه ، ويُبرّر له ما وقع فيه ، فيجوّز (أفعل) و(فوعل) ، فيقول : " وقد يجوز أن يكون (أفعل) من : وَلَقَ يلق ، إذا خفّ وأسرع ، قال :

جاءت به عنس من الشام تلقْ .....

ويجوز أيضاً أن يكون (فَوْعَلا) من وَلَق هذه ، وأصلها على هذا (وَوْلق) ، فلمّا التقت الواوان في أوّل الكلمة همزوا الأولى منهما(٥٠).

وفي مجلس يونس أيضاً ، سُئلَ الكسائيّ عن قولهم (لأضربنّ أيّهم يقوم) لِمَ لا يُقال (لأضربنّ أيّهم) ، فقال : أي هكذا خُلِقَتْ (٥١) .

٥- بين الأصمعيّ (ت٢١٦هـ) وشُعبة بن الحجاج (ت١٦٠هـ):

أنشد الأصمعيّ لشعبة بن الحجاج قول فروة بن مسلك المزادي :

فما جَنُبوا أنّي أشدُّ عليهم ولكن رأوا ناراً تُحسُ وتسفعُ

- فقال شُعبة : ما هكذا أنشدنا سماك بن حرب ، إنّما أنشدنا (تحشّ) بالشين ، فقال الأصمعي : - - فقلت : تُحُسُّ : تقتلُ ، من قوله تعالى ((إذ تُحسّونهم بإذنه)) آل عمران / ١٥٢ ، أي : تقتلونهم ، وتُحشّ : توقدُ .

- فقال شعبة : لو فرغت للزمتك (٥٢).

هذه الحكاية التي أوردها ابن جنّي تدلل على اتساع اللغة ، والعالم بها لا يتعصّب لرأي كما فعل الأصمعي الذي يمتلك سعة علمٍ بالألفاظ والمعاني واتساع المعارف ، وربّما استقام المعنى بتغيّر اللفظ .

٦- بين أبي حاتم السجستانيّ (ت٢٥٠هـ) والأصمعيّ (ت٢١٦هـ) :

قال أبو حاتم للأصمعي : أتُجيز (إنّك لتُبرِق لي وتُرعِد)؟ ، فقال : لا إنّما هو تُبرُق وتَرْعُد ، فقال له : فقد قال الكميت(٥٣) :

أبْرِقْ وأرْعِدْ يا يَزيـــــدُ فَمَا وَعِيدُكَ لي بِضَائرِ

فقال : هذا جرمقاني من أهل الموصل ، لا آخذ بلغته (٥٤).

والملاحظ هنا أنّ المحاججة كانت بينهما في قضية صرفية وهي ضمّ عين الكلمة أو كسرها ، أيّهما أصحّ ، ولكن موضع النقد اللغوي هنا في رفض بيت الكميت لأنّه عاش في المدن ، فلانَ شعره ، وأنّه جرمقاني قد عاش بالقرب من بلاد العجم ، فشابَ شعره شيء من العجمة ، فكانت مقاييس الأصمعيّ زمانيّة ومكانيّة ، علماً أنّ أبا زيد الأنصاريّ قد أجاز

الكسر ، وسأل بها أعرابياً فأثبتها ، وأُخبر بها الأصمعيّ ورفضها وأصرّ على رأيه ، وأنشد شعراً ، فقال :

إذا جاوزت من ذات عرق ثنيّة فقل لأبي قابوس ما شئتَ فارعُدِ

ثمّ قال : هكذا كلام العرب [٥٥].

٧- بين أبي عليّ الجرميّ (ت٢٢٥هـ) والفرّاء (ت٢٠٧هـ) :

سأل الجرميّ الفرّاء فقال له : ما الأصل في قُم ؟ ، فقال : أقْوُم ، ....، فاستثقلوا الضمّة على الواو ، فأسكنوها ، ونقلوها إلى القاف ، فقال له الجرميّ : هذا خطأ [٥٦].

وعلل الجرميّ بعدها سبب الخطأ ، وعزا سبب ذلك إلى أنّ الواو إذا سكّن ما قبلها جرت مجرى الصحيح ، ولم تُستثقل الحركات فيها ، ويدلنا ابن جنّيّ على صحة ما ذهب إليه الجرميّ فيقول : " إنّ إسكانهم إيّاها وهي مفتوحة في نحو يخاف وينام ، ألا ترى أنّ أصلهما: يَخْوَف ويَنْوَم ، وإنّما إعلال المضارع محمول على إعلال الماضي " [٥٧].

٨- بين الأصمعيّ (ت٢١٦هـ) و أبي عليّ الجرميّ (ت٢٢٥هـ):

إنّ المناظرات بين العلماء واللغويين كانت على أشدّها ، وكانت المنافسة العلمية كبيرة بينهم، فلا نكاد نلحظ كتاباً في النحو أو اللغة إلاّ وهو مليء بأمثالها ، وهذا ما حدث بين الأصمعيّ والجرميّ ، فقد سمع الأصمعيّ الجرميّ يقول أنا أعلم الناس بالنحو .

- فسأله الأصمعيّ : كيف تُنشدُ قول الشاعر :

قد كُنَّ يَخْبَأن الوجوه تستراً فالآن حين بدأن للنُظّارِ

بدأن أو بدون ؟

- فقال الجرميّ : بدأن .

- فقال الأصمعيّ : .... إنّما هو بدون ، أي ظهرن .

والأمر الذي أوقع الجرميّ في الخطأ ، هو فهمه للمعنى ، فإنّ المعنى يحتمل الاثنين ، ولا أظنّ أنّ مثل هذه المسألة قد يُخطئ بها الجرميّ ، ولذا فإنّ الجرميّ قد ترصّد الأصمعيّ ليأخذ ثأره منه في مجلس آخر :

– فسأله، كيف تُحقّر (مُختار) ؟

– فقال الأصمعيّ : مُختير .

– فقال الجرميّ : أخطأت ، إنّما هي مُخيَّر أو مُخيّير ، تحذف التاء ، لأنّها زائدة[٥٨] .

الذي نلحظه من ذكر ابن جنّي لهاتين المسألتين أنّه لزم الصمت فيهما ، وهذا الصمت يوحي بالتسليم للأمر ، وإنّ ما ذكره الرجلان من التصحيح هو الصواب .

٩– بين أبي حاتم السجستانيّ (ت٢٥٠هـ) والأخفش (ت٢١٥هـ) :

قال أبو حاتم : قرأ الأخفش قوله تعالى : ((وقولوا للناس حسنى)) البقرة / ٨٣ ، فقلت : هذا لا يجوز ؛ لأنّ (حسنى) مثل (فُعلى) ، وهذا لا يجوز إلاّ بالألف واللام ، قال : فسكت .

يعود ابن جنّي إلى الخليل ليظهر مقدرته اللغوية وعلمه الوافر ، فيعلّق على هذه المسألة بقوله " وهذا عندي غيرُ لازمٍ لأبي الحسن الأخفش؛ لأنّ (حسنى) هنا غير صفة ، وإنّما هو مصدر بمنزلة (الحسن) ، كقراءة غيره ((وقولوا للناس حسنى)) ، ومثله الفِعل والفِعلى : الذِكر والذِكرى، وكلاهما مصدر، ومن الأوّل : البؤس والبؤسى ، والنُعم والنُعمى " [٥٩].

وممّا نلحظه في هذه المسألة أنّ ابن جنّي كان أكثر معرفة من الاثنين في فهمها وتحليلها ، فقد ربط الكلمة بسياقها التركيبي ؛ لأنّ معناها هنا مرتبط بالتركيب ، لا لأنّها مفردة، وعلى هذا الأساس فنّد رأي أبي حاتم . وقد ساعدهم على سبر أغوار الشعر تحليلهم لتلك الصيغ الصرفية في إطار السياق الذي ترد فيه ، والمقام ومقتضى الحال الذي أنجزت بسببه ، على اعتبار أنّ الكلام إنّما وضع للفائدة ، والفائدة تُجنى من الكلمة ، وإنّما تُجنى من الجمل ومدارج القول [٦٠].

١٠– بين يونس بن حبيب (ت١٨٢هـ) وأبي عمرو بن العلاء (ت١٤٥هـ):

كان عيسى بن عمر يتحدّث في مجلس فيه أبو عمرو بن العلاء :

– فقال عيسى في حديثه : ضَرَبه فحُشَّت يده .

– فقال أبو عمرو : ما تقول يا أبا عُمَر ؟

– فقال عيسى : فحُشَّت يده .

– فقال أبو عمرو : فحَشَّت يده (بالفتح) .

– فقال في ذلك يونس بن حبيب : في هذا المقام الذي ردّه عنه جيدة ، يقال : حُشَّت (بالضم) ، وحَشَّت (بالفتح) ، وأحشّت[٦١] .

فلو وقفنا على هذه المسألة لوجدنا أنّ لغتنا العربية واسعة ، لا يُحيط فبعض النقد بها أحد، فبعض النقد ناتج من عدم علم بعضهم بوجه من وجوه اللغة ، فيلجأ إلى تخطئة الآخر ، وهذا ما نلمحه من إيراد ابن جنّي لهذه المسألة وأمثالها من أنّ اللغة فيها من الاتساع ما لا يجوز أن يُحكم على لفظة بالغلط ما لم يُحاط بغيرها . فهو لا يقطع بحكم الخطأ ، بل يترك الباب مفتوحا لاحتمال ورود سماع عن العرب سمعه الشاعر ،فالعربية واسعة مترامية الأطراف ، لا تدرك كلها ، وأنّه اعتمد على مقياسي السماع والقياس في البت في حكم "الخطأ، وهذا دليل على السعة .

١١– الفرّاء (ت٢٠٧هـ) والمازنيّ (ت٢٤٨هـ) :

يروى أنّ المازنيّ جلس في حلقة الفرّاء ، فسمعه يقول لأصحابه : لا يجوز حذف لام الأمر إلاّ في الشعر ، وأنشد :

من كان لا يزعم أنّي شاعرٌ فيدنُ منّي تنهه المزاجرُ

– قال المازنيّ ، فقلت له : لِمَ جاز في الشعر ، ولم يجز في الكلام ؟ .

– فقال : لأنّ الشعر يُضطرُّ فيه الشاعر فيحذف .

– قال المازنيّ : وما الذي اضطرّه هنا ، وهو يمكنه أن يقول : فليدنُ منّي ؟ قال : فسأل عنّي ، فقيل له المازنيّ ، فأوسع لي .

يقدّم ابن جنّيّ في هذه المسألة تحليلاً لكلام الفرّاء ، فيرى أنّه كان يمكن للفرّاء أن يقول إنّ العرب قد تلزم الضرورة في الشعر في حال السعة ، أنساً بها واعتياداً ، وإعداداً لها وذلك عند وقت الحاجة إليها ، وهناك أمثلة ذكرها تأييداً لما ذهب إليه في قضيّة الضرورة الشعريّة[٦٢].

١٢– بين الأصمعيّ (ت٢١٦هـ) والمفضّل (ت١٧٨هـ) :

ناظر المفضّل الأصمعيّ في مجلس عيسى بن جعفر ، فأنشد بيت أوس[٦٣] :

وذاتُ هِدْمٍ عارٍ نواشِرُها تُصْمِتُ بالماء تَوْلَباً جَذعا

فقال الأصمعيّ : هذا تصحيف ، لا يوصف التولب بالأجذاع ، وإنّما هو جدِعا ، وهو السيئ الغذاء ، فجعل المفضّل يُشَعّب ، فقلت له : تكلّم كلام النمل وأصب ، لو نفخت في شبّور يهوديّ ما نفعك شيء[٦٤] .

يطالعنا هنا أنّ الأصمعيّ قد بيّن تصحيف المفضّل وأنّه قد سخر منه ؛ لأنّ هناك خطأ في المعنى ، وهذا لا يجب أن يخفى عن شخصٍ مثل المفضّل ، وهو عالم بالشعر ، وأنّ ابن جنّي ظلّ ساكتاً ولم يُعقّب ، فكأنّه راضٍ عمّا يقوله الأصمعيّ ، ولا غرابة في ذلك فهو الذي يقول عنه : " وهذا الأصمعيّ وهو صَنَّاجة الرُواة والنَقَلة ، وإليه محطّ الأعباء والثَقَلة، ومنه تُجْنى الفِقَر والمُلَح ، وهو ريحانة كل مغتَبق ومصطَبح – كانت مشيخة القرّاء وأماثلهم تحضره وهو حَدَث ، لأخذ قراءة نافع عنه . ومعلوم كم قدر ما حذف من اللغة ، فلم يثبته ، لأنه لم يقوَ عنده ، إذ لم يسمعه " [٦٥]، كما يعيب على متهم الأصمعي بالوضع قوله، فيقول : " فأما إسفاف من لا عِلْم له ، وقولُ من لا مُسْكة به : إنَّ الأصمعيّ كان يزيد في كلام العرب ، ويفعل كذا ، ويقول كذا ، فكلامُ معفوّ عنه ، غير معبوء به ، ولا منقوم من مثله؛ حتى كأنه لم يتأدّ إليه توقُّفه عن تفسير القرآن وحديث رسول الله – صلى الله عليه وآله وسلم – وتحوّبه من الكلام في الأنواء"[٦٦].

١٣- بين الأصمعيّ (ت٢١٦هـ) وابن الأعرابي (ت٢٣٠هـ) :

يعود الأصمعيّ ليوضّح خطأ أحد اللغويين الكبار في مجلس سعيد بن سليم ، فأنشد بيتاً :

سمين الضواحي لم تؤرّقه ليلة وأنعم أبكار الهموم وعُونها

فرفع ابن الأعرابي (ليلة) ونصبها الأصمعيّ ، وعلل النصب بقوله إنّما أراد : لم تؤرقه أبكار الهموم وعونها ليلةً ، وأنعم ، أي زاد على ذلك ، وقال الأصمعيّ لسعيد بن سلم : مَن لم يُحسن هذا القدر ، فليس بموضع لتأديب ولدك ، فنحّاه سعيد[٦٧].

وربّما يكون الصراع الدائر بين اللغويين كان شديداً آنذاك ، وهذا يدعو إلى تسقيط الآخر بإظهار أخطائه وتصعيد زلاته بالألفاظ والمعاني ، وهذا يسحبنا إلى عامل من عوامل النقد ، ألا وهو التحاسد .

١٤- بين الأصمعيّ(ت٢١٦هـ) وأبي عمرو الشيبانيّ (ت٢٠٦هـ) :

وهذه رواية أخرى يناظر بها الأصمعيّ الشيبانيّ ، بإنشاده قول الحارث بن حلّزة اليشكريّ[٦٨] :

عنَناً باطلاً وظُلماً كما تُعـــ ـــنَزُ عن حُجرةِ الربيض الظباءُ

- فقال الشيبانيّ : يا سبحان الله! تُعْتَر من العتيرة .

- فقال الأصمعيّ : تعتر أي تطعن بعَنَزَة .

- فقال الشيبانيّ : لو نفخت في شُبّور يهودي ، وصحت إلى التنادي ، ما كان إلاّ تعتر ، ولا ترويه بعد **اليوم** إلاّ تُعْتَرُ [٦٩].

ومن هنا يمكن أن نقول أنّه لا يمكن أن يسلم أحد من الوقوع بالخطأ أو الزلل أو السهو أو الفهم الخاطئ للمعنى ، فالنفخ بالشبّور الذي نعت به المفضّل عاد إليه ، ولكنّه اعترف بخطئه .

وقد نهجَ نهج الأصمعيّ عدد من النقاد القدامى ، فخرّبوا صيغاً ، وأنكروا مفردات لا لشيء إلاّ لأنّها رويت عن قبائل لا يثقون بفصاحتها ، أو لأنّها ليست من الشائع أو المعروف في كلام العرب[٧٠] .

(ب) ما عاب العلماء فيه الشعراء :

١- أبو عمرو بن العلاء (ت١٤٥هـ) وعبد الله بن قيس الرقيّات (ت٨٥هـ) :

أنشد رجل من أهل المدينة أبا عمرو بن العلاء قول ابن قيس الرقيّات قوله[٧١] :

إنّ الحوادثَ بالمدينةِ قد أوْجَعْنَني وقَرَعْنَ مَرْوَيتَه

فانتهره أبو عمرو ، فقال : ما لنا ولهذا الشعر الرخو ! إنّ هذه الهاء لم توجد في شيء من الكلام إلاّ أرخته . فقال له المدنيّ : قاتلك الله ، ما أجهلك بكلام العرب ! قال الله (عزّ وجلّ) في كتابه ((ما أغنى ماليه ، هلك عنّي سلطانيه)) الحاقة / ٢٨-٢٩، وقال ((يا ليتني لم أوت كتابيه ، ولم أدرِ ما حسابيه)) الحاقة / ٢٥-٢٦، فانكسر أبو عمرو انكساراً شديداً[٧٢] ، وقد وصفت ألفاظ ابن قيس الرقيّات بأنّها مُخنّثة ولا يؤخذ بها [٧٣].

ومن المعروف أنّ ابن قيس الرقيات كان خارج عصر الاحتجاج الشعري ، فضلا عن أنّه مدنيّ ، فعلى ما أظنّ أنّ هذا هو ما دعا أبو عمرو ينفر من قوله وينتقده ، أضف إلى ذلك أنّهم كانوا يرفضون الألفاظ الرخوة ، وهذا ما فرضته عليهم طبيعة اللغة التي ارتضوها قياساً .

وممّا يؤكد ما ذهبنا إليه أنّه قد أنشدت هذه القصيدة عند عبد الملك بن مروان ، وهو ممّن لا علم لهم بالشعر واللغة ، فقال له : أحسنت يا ابن الرقيّات ، لولا أنّك خنثّت قافيته . إذن فهناك اتفاق مبدئي بين أهل اللغة على هذه الهاء ، لولا إنّ لغة القرآن الكريم أضفت على موضع هذه الهاء الفصاحة والبيان .

فقد ظُلم الشاعر هنا ورُمي بأنّه يُخنّث لغته ، وهي صفة ذميمة على صاحبها ، وهذا تعجّل في الحكم ، فلو أحاط أبو عمرو بأساليب العربية لما فعل ما فعل ، فكان المفروض في النقاد أن يتثبّتوا من شرعية الاستعمال وروده قبل الحكم عليه [٧٤].

ولكنّ ابن جنيّ كان معجباً بأبي عمرو فقد كناه بأبي العلماء ، وسيد الرواة ، وسيفهم وكهفهم ، فهو الثقة بإجماع أئمة العلماء ، كان أعلم الناس بالقرآن والعَربية ، مع الصدق والثقة والزهد ، وكان من علماء اللغة ، ومن أعظم رواة البصرة ، ومع علمه الغزير ، لا يتحرج من التصريح بجهله بأمور قد يسأل عنها [٧٥].

٢- أبو حاتم السجستاني (ت٢٥٠هـ) وعمارة بن عقيل (ت٢٣٩هـ) :

كان بعض اللغويين ينكرون أبيات من شعر بعض الشعراء ، ومن ذلك ما أنكره أبو حاتم على عمارة جمعه الرياح على رياح ، قال : فقلت له : إنّما هي أرواح ، فقال (عزّ وجلّ) ((وأرسلنا الرياح لواقح)) ، وإنّما الأرواح جمع روح ، فعلمت بذلك أنّه ممن لا يجب أن يؤخذ منه [٧٦].

٣- الأصمعيّ (ت٢١٦هـ) وذو الرمّة (ت١١٧هـ) :

روي أنّ الأصمعيّ كان يُنكرُ كلمة (زوج) ، ويقول : إنّما هي (زوج) ويحتجّ بقوله تعالى ((أمسك عليك زوجك)) الأحزاب / ٣٧، وقد أنشد أبو حاتم عليه بيت ذي الرمّة [٧٧]:

أذو زوجةٍ في المصر أم ذو خصومة أراك لها بالبصرة العامُ ثاويا

فرفضه[٧٨]، ونقد ذا الرمّة بأنّه قد أكل الملح والبقل في حوانيت البقالين ، وهذه إشارة إلى المدينة ، أي معيار المكان ، أو الأثر الحضاري[٧٩] ؛ لأنّه هجر البادية وكان يُطيل اللبث في المدن ، فضلا عن ليونة شعره ، وفساد شعره ، وهذا يدلّ على تزمّت الأصمعيّ مع من تزمّت من اللغويين ، علماً أنّ الأصمعيّ كان يُفضّل كلمة (زوج) على (زوجة) ، ويرى أنّ الأولى فصحى ، والثانية فصيحة ، وتشدد هذا قاده إلى القول بالأفصح دون الفصيح[٨٠] ، والصواب أنّ الصيغتين كليهما فصيحة ، وقد رواها ابن السكيت [٨١].

٤- عبد الله بن أبي إسحق الحضرمي (ت١٢٧هـ) والفرزدق (ت١١٤هـ) :

سأل الحضرميّ الفرزدق ، كيف تنشدُ :

وعينان قال الله كونا فكانتا فعولان بالألباب ما تفعل الخمرُ

قال الفرزدق : كذا أنشده . فقال الحضرميّ : ما كان عليك لو قلت : فَعُولين ! ، فقال الفرزدق : لو شئت أن تَسبَّح لسبَّحت ، ونهض ولم يعرف أحد في المجلس ما أراد بقوله هذا .

إنّ ما قصده الفرزدق بقوله هذا أنّه لو نصب لأخبر أنّ الله خلقهما وأمرهما أن تفعلا ذلك، وإنّما أراد : أنّهما تفعلان بالألباب ما تفعل الخمرُ ، ويُضيف ابن جنّي ليوضّح الأم ،

ويُضيف ابن جنّي ليوضّح الأمر فيقول إنّ (كان) هنا تامّة غير محتاجة إلى الخبر ، فكأنّه قال : وعينان قال الله : احدثا فحدثتا ، وأخرجا إلى الوجود فخرجتا [٨٢].

ومن الجدير بالإشارة هنا أنّ الحضرميّ تعامل مع الكلام من معيار النحو لأنّه نحويّ ، فحدد صحّته ، وأنّ الفرزدق تعامل مع المعنى لأنّه شاعر ، فوظّف الألفاظ في التركيب بحسب المعنى ، ولذلك كانت غلبته ، ومن المعلوم عند أهل اللغة والأدب أنّ الحضرميّ كان قد ترصّد الفرزدق في مواضع كثيرة .

ويُعلّق الدكتور نعمة رحيم العزاوي في هذا المقام فيقول : " قد يجهل الناقد أحياناً ما قصد الشاعر ، فيحكم عليه بالخطأ ويرميه بمخالفة اللغة ، فيكون حكمه جائراً ، وتكون بالشاعر حاجة إلى من ينصفه ، وإنّ مقياس الخطأ والصواب الذي استخدمه النحاة ضد الشعراء نشبت بسببه معارك بين النحاة والشعراء ، فتعرّض النحاة للشتم والهجاء اللاذع "[٨٣].

(ج) ما يُعاب على الشعراء

١- نصيب والكميت (ت١٢٦هـ) :

يذكر ابن جنيّ ما عابه نصيب على الكميت في بعض معاني شعره ، ومعروف عند أهل اللغة أنّ الشعراء هم أمراء الكلام كما قال الخليل، فهم أعلم بما يقال ، ولذا أنشد الكميت – في اجتماع لهما – قصيدته التي مطلعها :

هَلْ أنْتَ عَنْ طَلَبِ الأيفاعِ مُنْقلِبُ أمْ هلْ يُحَسّن مِنْ ذي الشّيبةِ اللّعبُ

حتى وصل إلى قوله :

أم هل ظعائن بالعلياء نافعة وإن تكامل فيها الدَّلُّ والشنبُ[٨٤]

عقد نصيب بيده واحداً ، فقال الكميت: ما هذا ؟ فقال نصيب : أُحصي خطأك ، تباعدّت في قولك : الدّلّ والشنب ، ألا قلت كما قال ذو الرمّة [٨٥]:

لمياء في شفتيها حُوّةٌ لَعَسُ وفي اللِثات وفي أنيابها شنبُ[٨٦]

٢- ذو الرمّة (ت١١٧هـ) :

كان يُعاب على ذي الرمّة[٨٧] قوله :

إذا دوّمت في الأرض راجعة كِبْر ، ولو شاء نجّى نفسه الهربُ

وهذا عيب في التصريف ، فقيل : إنّما يقال : دوّى في الأرض ، ودوّم في السماء .

وعيب عليه أيضاً قوله : والجيدُ من أدمانة عَنُود

وإنّما يقال : أدماء وآدم ، والأُدمان جمع ، كأحمر وحُمران ، وأنت لا تقول حُمرانة وصُفرانة .

نلحظ هنا أنّ ابن جنّيّ قد مارس التحليل في تصحيح الغلط ، وهو غلط عند العامّة ، ولكنّه تسرّب إلى الخاصّة ، وهذا ما دعاه بأن يذكره في هذا الباب ، وممّا يؤيد أنّ لا يرغبون بالاحتجاج بشعره ما روي عن أبي عمرو بن العلاء أنّه رآه في دكّان طحّان بالبصرة يكتب ، فقال له : ما هذا يا ذا الرمّة ، فقال : اكتم عليّ يا أبا عمرو[٨٨] .

٣- رؤبة (ت١٤٥هـ) والعجاج :

كان اللغويون القدماء ينتقدون رؤبة والعجاج في بعض أشعارهما ، وهذا ما أثبته ابن جنيّ بقوله " وقد كان قدماء أصحابنا يتعقبون رؤبة والعجاج ، ويقولون : تهضما اللغة وولّداها وتصرّفا بها ، غير تصرّف الأقحاح فيها ؛ وذلك لإيغالهما في الرجز ، وهو ممّا يَضطرّ إلى كثير من التفريع والتوليد ، لقصره ومسابقة قوافيه "[٨٩].

ثمّ أورد ما يدلل على تصرّفهما في اللغة وهو من باب التجاوز عليها ، فذكر أنّ الخليل قد رفض لفظة (فارفنعا) وقياسها ، الوارد ة في بيت الشعر: ترافع العزّ بنا فارفنعا

فاحتجّوا على الخليل ببيت العجاج : تقاعس العزّ بنا فاقعنسسا

فهذا يدلنا على منافرة القوم لهما ، وتعقّبهم إياهما [٩٠].

الخاتمة :

نخلص ممّا سبق إلى أنّ ابن جنّي قد عرض لهذه الموضوعات لا لغرض بيان المؤاخذات على الآخرين ، ولكن لبيان أنّ اللغة فيها من الاتساع ما لا يحيط به شخص وإن كان عالماً فيها ، وهذا ما لحظناه عند أبي عمرو بن العلاء والأصمعيّ على سبيل المثال من أنهما نقدا الآخرين وتعرّضا للنقد مع علمهما الواسع باللغة وفضلهما فيها ، وهي شهادة أقرانهما ، فضلاً عن ذلك أراد ابن جنّي أن يُبيّن أنّ اللغة لا تقف على الأقيسة في كلّ شيء وإنْ كانت حافظة لها ، بل تخرج عنها في كثير من الأحيان ، ولا يُعدّ هذا الخروج غلطاً ، بل له ما يُبرره في اللغة من سماع قليل ، أو تطور قد طرأ على اللغة ، وربّما نلمحُ منه أنّه أراد أن يُبيّن تكامليّة اللغة من خلال هذه الخلاف والاختلاف بين العلماء ، وأنّ اللغة العربية فيها من الإبداع الكثير ، فيما يجري على ألسنة الشعراء خاصّة ، يُضاف إلى ذلك أنّه افترض روايات أخرى للبيت الشعري على وجه الخصوص ليجد تبريراً للغلط أو التصحيف ، ويرى أحد الباحثين " أن ابن جني في افتراضه وجود رواية أخرى ، إنما يعبر عن موقف علمي أصيل ورصين ، يتحسب للأمور، ولا يوصد الأبواب في وجوه الاحتمالات ، وذلك أن اللغة واسعة ، مترامية الأطراف ، وما روي منها إن هو إلا نزر ، فهو يخشى أن يكون راوية اللغة قد حفظ شيئا من الاستعمال ، وغابت عنه أشياء ، وقد يكون غيره قد أحاط بما لم يحط به"[٩١]. فلا يكتفي ابن جني بتصحيح الرواية بل يسوق حججه تترى ، يعضد بها ما يراه صوابا ، ويفند ما يظنه وهماً .

الهوامش:

١ – الخصائص ٣ / ٢٧٦ .

٢– ينظر : النقد اللغوي عند العرب ، د. نعمة رحيم العزاوي / ٤٠٣ – ٤٠٤ .

٣– الخصائص ٣ ٢٧٧ . لم أعثر على قائل البيتين .

٤– الخصائص ٣ / ٢٧٧ . وقد وردت هذه الرواية في كتابه المنصف بشيء من التفصيل . ينظر : المنصف في التصريف ٢ / ١٠٢ .

٥ – الخصائص ٢ / ٢٧٧ .

٦– لم أعثر على القائل .

٧– الخصائص ٣ / ٢٧٨ . وينظر : ابن جني النحوَيّ ، فاضل السامرائي / ٢٦٣ .

٨– الخصائص ٣ / ٢٧٨ . ينظر تفصيل هذه الحكاية ليُعلمَ أنّ الأعرابي يتعامل مع اللغة بالطبع والسليقة .

٩– الخصائص ٣ / ٢٧٩ .

١٠– الخصائص ٣ / ٢٧٩ .

١١– ينظر : الخصائص ٣ / ٢٨٠ .

١٢– ينظر : الخصائص ٣ / ٢٨٠ .

١٣– الكتاب ٢ / ١٣٠ .

١٤– ينظر : مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب ١ / ٢٨٣ ، وإعراب القرآن للنحاس ٦ / ٦٠٠ ، والتطور اللغوي والتاريخي ، د. إبراهيم السامرائي / ١٢٠.

١٥– الخصائص ٣ / ٢٨٢ .

١٦– ديوانه / ٤٢٩ – ٤١٠ .

١٧– ديوانه / ٤١ .

١٨– ديوانه / ١٧٦ .

١٩– ينظر : الخصائص ٣ / ٢٨٥ . جاء البيتان في الديوان ج٤ / ١٩٨ ، قوله :

وَدَعْجاءِ المَحاجرِ من مَعدٍّ كَأَنَّ حَديثَها ثَمَرُ الجِنَانِ

إذا قامتْ لمَشيتِها تَثَنّتْ كأنَّ عِظَامَها خَيْزُرَانِ

٢٠- إنّ انعدام التنقيط في الصور المتطابقة لأصوات بعض الحروف ، أوقع الكثير من اللغويين في خطأ القراءة ، " وظاهرة التصحيف من الظواهر التي تركت آثاراً أو ندوباً فيما روي لنا من ألفاظ اللغة،بل قيل: إنها شوهت بعضاً من القراءات القرآنية ، حين اعتمد بعض القراء على المصاحف وحدها " ينظر : من أسرار اللغة ، إبراهيم السامرائي / ٨٤ ، وعلى الرغم من أن التصحيف تحرز منه اللغويون ، إلا أنهم لم يسلموا منه ، فهذا أبو أحمد العسكري يذكر في كتابه (التصحيف والتحريف) كبار اللغويين الذين وقعوا في التصحيف ، ومنهم : أبو عمرو بن العلاء ، وأبو عبيدة ، وأبو زيد الأنصاري ، والسجستاني ، والأصمعي .

٢١- ينظر: ديوانه / ٣٣ ، والكتاب ، سيبويه ٣٨١/٣ ، وشرح أبيات الكتاب ، أبو سعيد السيرافي ٢٣٠/٢ ، والصاحبي في فقه اللغة ، ابن فارس / ١٨١.

٢٢- ينظر : الخصائص ٣ / ٢٨٥ .

٢٣- الخصائص ٣ / ٢٨٦ .

٢٤- القاموس المحيط ، الفيروز أبادي (جرر) .

٢٥- ديوانه / ٢١٩ .

٢٦- الخصائص ٣ / ٢٨٦ ، والبيت للأعشى ، ديوانه / ٢٦٩ ، وينظر : لسان العرب ، ابن منظور (حزرق) ، والعين ، الفراهيدي ٣ / ٣٢٣ ، وتهذيب اللغة ، الأزهري ٥ / ٣٠٢ ، والمخصص ، ابن سيده ١٢ / ٩٣ . والبيت الذي قبله : ويأمر لليحموم كلّ عشيّة بقت وتعليق فقد كاد يسبق

٢٧- الخصائص ٣ / ٢٨٧ .

٢٨- الخصائص ٣ / ٢٨٧ .

٢٩- الخصائص ٣ / ٢٨٧ .

٣٠- الخصائص ٣ / ٢٨٧ . والحق أن دلالة (مندوحة) العامة هي السعة والفسحة ، وهذه السعة قد تكون مأخوذة مما اتسع من الأرض ، أو من الفسحة في جانب الجبل ، أو من الشجرة المتسعة ، وعلى اختلاف الأخذ يختلف أصل (مندوحة) ، فإذا كانت مأخوذة من الشجرة المتسعة ، أو من اتساع البطن ، فالأصل إذن (د و ح) ، أما إذا كانت مأخوذة من جانب الجبل كما ذهب ابن جني ، أو

من الأرض المتسعة ، فالأصل (ندح) ، فإذا جعلنا المعنى اللغوي الدقيق هو الفيصل ، أمكننا أن نقول : إن (مندوحة)مشتقة من (ندح) رأسا ، لأن (الندح) : الكثرة والسعة ، والفسحة ، وهذا هو المعنى الرئيس في (مندوحة) . ينظر : العين (ندح) ١٨٤/٣ ، لسان العرب ، ابن منظور (ندح) و (دوح) ، وابن جنّيّ ناقداً / ١٤٧ .

٣١- ينظر : الخصائص ٣ / ٢٨٨ .

٣٢- ينظر : الخصائص ٣ / ٢٨٨ .

٣٣- ينظر : الدلالة اللغوية عند العرب ، تأليف :د. عبد الكريم مجاهد / ١٠٢ وما بعدها .

٣٤- ينظر : الخصائص ٣ / ٢٨٨ .

٣٥- الخصائص ٣ / ٢٨٩ .

٣٦- الخصائص ٣ / ٢٨٩ ، وجاء في القاموس المحيط : تواطخ القوم الشيء ، أي تناولوه بينهم ، وكان ثعلباً يرى أنّ الشيء إذا تنوول كثر استعماله فبلى وفسد .

٣٧- من القدماء الأزهري ، ينظر : تهذيب اللغة ٢٨/١ ومن المحدثين الدكتور حسين نصار، ينظر: المعجم العربي ١/ ٩. ومنهم أيضاً أستاذنا الدكتور محمد جبار المعيبد (رحمه الله)، ينظر : مجلة المجمع العلمي العراقي العدد لسنة . وإن اتفق معظم اللغويين على " أن التأسيس المجمل في أول كتاب (العين) لأبي الرحمن الخليل بن أحمد ، وأن ابن المظفر أكمل عليه بعد تلقيه إياه عن فيه ". ينظر : تهذيب اللغة ، الأزهري ٤١/١ .

٣٨- الخصائص ٣ / ٢٩٠ .

٣٩- ينظر : الخصائص ٣ / ٢٩٠ ، وذكر ذلك أيضا في سر صناعة الإعراب إذ قال " وفي كتاب (العين) من الخطل والاضطراب ما لا يدفعه نظار جلد ، وإنما يخلد إليه من ضاق عطنه ، واستروح من كلفة الحفظ إلى دعة النسيان والترك " وأورد أيضاً نقد شيخه أبي علي الفارسي لكتاب (العين) ، وحكمه عليه بفساد مادته ، وأنه لا يشفع له حسن ترتيبه ، يقول ابن جني : " وذاكرت بكتاب (العين) يوماً شيخنا أبا علي ، فأعرض عنه ، ولم يرضه ، لما فيه من القول المرذول والتصريف الفاسد ، فقلت له كالمحتج عليه : (فان في تصنيفه راحة لطالب الحرف)، فقال :" أرأيت لو أنّ رجلاً صنف لغة بالتركية تصنيفاً حسنا ، هل كنا نقلبها منه ونستعملها ؟ " ، ينظر : سر صناعة الإعراب٥٦٨/٢.

٤٠- الخصائص ٢ / ٢٩١ .

٤١- ينظر : محمد بن دريد وكتاب الجمهرة ، لشرف الدين علي الراجحي / ٣١٧ – ٣١٨ ، والدراسات اللغوية خلال القرن الرابع الهجري ، د. حمودي زين الدين عبد المشهداني / ٢٠٢ .

٤٢- ينظر : المزهر في علوم اللغة ، السيوطي ١ / ٩٣ .

٤٣- الخصائص ٣ / ٢٩١ .

٤٤- الخصائص ٣ / ٢٩١ .

٤٥- الخصائص ٣ / ٢٩٢ .

٤٦- ينظر : الدلالة اللغوية عند العرب ، د. عبد الكريم مجاهد / ١٤٧ .

٤٧- ينظر : الخصائص ٣ / ٢٩٢ .

٤٨- الخصائص ٣/٢٩٣.البيت لضابئ البرجمي يصف الكلاب والثور،ينظر:لسان العرب(خول) .

٤٩- لم أعثر على القائل .

٥٠- ينظر : الخصائص ٣ / ٢٩٤ – ٢٩٥ .

٥١- ينظر : الخصائص ٣ / ٢٩٥ .

٥٢- ينظر : الخصائص ٣ / ٢٩٥ .

٥٣- ديوانه / ١٣٢ .

٥٤- ينظر : الخصائص٣ / ٢٩٤ .

٥٥- ينظر : الخصائص ٣ / ٢٩٤ . البيت للشاعر المتلمس الضبّي ، جرير بن عبد العزّى أو عبد المسيح ، شاعر جاهلي من أهل البحرين ، وهو خال طرفة بن العبد ، كان ينادم عمرو بن هند.

٥٦- ينظر : الخصائص ٣ / ٢٩٥ .

٥٧- الخصائص ٢ / ٢٩٦ .

٥٨- ينظر الخصائص ٢ / ٢٩٧ .

٥٩- الخصائص ٣ / ٢٩٨ .

٦٠- ينظر : النقد التطبيقي (الجمالي واللغوي) في القرن الرابع الهجري ، د. أحمد بن عثمان رحمانيّ / ٢٩٣ .

٦١- ينظر : الخصائص ٣ / ٣٠١ .

٦٢- ينظر : الخصائص ٣ / ٣٠٣ . لم يُعثر على قائل البيت ، وهذه الرواية مذكورة في المحكم والمحيط الأعظم ، ابن سيدة ٧ / ٢٨٩ ، ولسان العرب ، ابن منظور ٤ / ٣١٩ (زجر) ، وتاج العروس ، الزبيدي ٦ / ٤٥٦ (زجر) ، وينظر : تعدد رواية الشاهد الشعري وأثره في القاعدة النحوية ، د. رياض يونس السواد ، (بحث) / ٣٢ .

٦٣- ديوانه / ٥٥ .

٦٤- ينظر : الخصائص ٣ / ٣٠٣ .

٦٥- الخصائص ٣/٣٠٤ .

٦٦- المصدر نفسه ، الموضع نفسه .

٦٧- ينظر : الخصائص ٣ / ٣٠٢ . البيت في لسان العرب ١٢ / ٥٨٦ .

٦٨- ديوانه / ٩٦ .

٦٩- ينظر : الخصائص ٣ / ٣٠٧ .

٧٠- ينظر : النقد اللغوي بين التحرر والجمود، د. نعمة رحيم العزاوي / ٣١ .

٧١- ديوانه / ٩٨ .

٧٢- الخصائص ٣ / ٣٠٧.

٧٣-ينظر : الخصائص ٣ / ٣٠٧ ، والنقد اللغوي بين التحرر والجمود ، د. نعمة رحيم العزاوي/٤٢.

٧٤- ينظر : النقد اللغوي عند العرب ، د. نعمة رحيم العزاوي / ٣٦١ وما بعدها .

٧٥- ينظر : تهذيب التهذيب ١٢ / ١٧٨ ، وبغية الوعاة ٢/٢٣١ – ٢٣٢ ، وأثر القراءات في الأصوات والنحو العربي ،د. عبد الصبور شاهين / ٤٨ .

٧٦- الخصائص ٣ / ٣٠٧ .

٧٧- ديوانه / ١٠٢ .

٧٨- ينظر : الخصائص ٣ / ٣٠٨ .

٧٩- ينظر : النقد اللغوي في القرن الثاني ، د. نعمة رحيم العزاوي / ١٩٨ – ٢٠٠ .

٨٠- ينظر : فصول في اللغة والنقد ، د. نعمة رحيم العزاوي / ٥٠ – ٥١ .

٨١- ينظر: النقد اللغوي بين التحرر والجمود، د.نعمة رحيم العزاوي/٣٤، فقد قيل إنّ ابن منظور رمى الأصمعيّ بالتشدد.ينظر:لسان العرب (زوج)، وقد ذكر ابن جنّي هذه اللفظة في كتابه المذكّر

والمؤنّث ، نقلاً عن كتاب الدراسات اللغوية خلال القرن الرابع الهجري ، د. حمودي زين الدين عبد المشهداني / ٧٤ ، وينظر : النقد عند اللغويين في القرن الثاني ، د. نعمة رحيم العزاوي / ٣٠٧٦ .

٨٢- ينظر : الخصائص ٣ / ٢٠٨ .

٨٣- النقد اللغوي عند العرب ، د. نعمة رحيم العزاوي / ١٥٤ ، ٢٦٧ .

٨٤- ديوان الكميت/٣٦.البيت في الديوان:وقد رأيْنا بها حُوراً مُنعّمَةً بِيضاً تكامل فيها الدَّلُّ والشنبُ

٨٥- ديوانه / ١٠ .

٨٦- ينظر : الخصائص ٣ / ٣٠٩ .

٨٧- لم أعثر عليه في الديوان .

٨٨- ينظر : الخصائص ٣ / ٣٠٩ .

٨٩- الخصائص ٣ / ٣١٠ .

٩٠- ينظر : الخصائص ٣ / ٣١٠ ، ١/ ٣٦٠ – ٣٦١ .

٩١- البحث اللغوي عند ابن جني ، بحث للدكتور قيس إسماعيل الأوسي ، غير منشور / ١٥.

قائمة المصادر:

١- ابن جنّيّ ناقداً ، لإسراء عريبي فدعم الدوري ، جامعة بغداد ، كلية التربية / ابن رشد، إشراف : د. قيس إسماعيل الأوسي ، ٢٠٠٥م (أطروحة دكتوراه) .

٢- ابن جنّي النحويّ ، تأليف : د. فاضل السامرائي ، دار النذير للطباعة والنشر والتوزيع ، بغداد ، ١٩٦٩م .

٣- أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي / أبو عمر بن العلاء ، تأليف : عبد الصبور شاهين ، مكتبة الخانجي – القاهرة ، ط١ ، ١٩٨٧م .

٤- إعراب القرآن ، لأبي جعفر النحّاس ، تحقيق : د. زهير غازي زاهد ، مطبعة العانيّ ، بغداد، ١٩٨٠م

٥- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر ، بيروت ، ط٢ ، ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م .

٦- – تاج العروس ، للزبيدي ، تحقيق : علي شيري ، دار الفكر ، بيروت ، ١٩٩٤م .

٧- التطور اللغوي التاريخيّ ، تأليف : د. إبراهيم السامرائي ، بيروت ، دار الأندلس للطباعة والنشر ، ١٩٩٧م .
٨- تعدد رواية الشاهد الشعري وأثره في القاعدة النحوية ، د. رياض يونس السواد ، (بحث) منشور في مجلة آداب البصرة ، العدد (٥٦) ، لسنة ٢٠١١م .
٩- تهذيب اللغة ، تأليف : أبي منصور محمد بن أحمد الأزهري (ت ٣٧٠هـ) تحقيق : عبد السلام محمد هارون وآخرين ، مراجعة : محمد علي النجار ، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والأنباء والنشر – مصر ، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م .
١٠- الخصائص ، لابن جنّيّ (ت ٣٩٢هـ) ، تحقيق : محمد علي النجّار ، دار الهدى للطباعة والنشر ، ط٢ ، بيروت ، لبنان .
١١- الدراسات اللغوية خلال القرن الرابع الهجري ، تأليف : د. حمودي زين الدين عبد المشهداني ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط١ ، ٢٠٠٥م .
١٢- الدلالة اللغوية عند العرب ، تأليف :د. عبد الكريم مجاهد ، دار الضياء للنشر، الأردن ، عمان ، ط١ ، ١٩٨٥م .
١٣- ديوان الأعشى الكبير (ميمون بن قيس)، شرح وتعليق : د. محمد محمد حسين ، المطبعة النموذجية ، نشر مكتبة الآداب ، مصر ، القاهرة .(د . ت) .
١٤- ديوان امرئ القيس ، تحقيق : محمد أبي الفضل إبراهيم ، دار المعارف ، مصر ، القاهرة، ط٥ ، ١٩٩٠م .
١٥- ديوان أوس بن حجر ، تحقيق وشرح : د. محمد يوسف نجم ، دار صادر ، بيروت ، ط٣، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م .
١٦- ديوان بشار بن برد ، شرح وتكميل : محمد الطاهر بن عاشور ، راجعه وصححه : مطبعة لجنة التأليف والترجمة ، القاهرة ، ١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م .
١٧- ديوان الحارث بن حلزة اليشكري ، صنعة : مروان العطية ، دار الإمام النووي للنشر والتوزيع ، دمشق ، ط١ ، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م .
١٨- ديوان ذي الرمّة غيلان بن عقبة العدوني (٧٧ - ١١٧هـ)، قدم له وعلّق حواشيه : سيف الدين الكاتب ، وأحمد عصام الكاتب ، منشورات دار مكتبة الحياة ، بيروت ، لبنان ،

١٩- ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات ، تحقيق وشرح : د. محمد يوسف نجم ، دار صادر ، بيروت ، ط٣ ، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م .
٢٠- ديوان كثير عزّة ، جمعه وشرحه : د. إحسان عباس ، نشر وتوزيع دار الثقافة ، بيروت ، لبنان ، ١٣٩١هـ - ١٩٧١م .
٢١- ديوان الكميت بن زيد الأسدي ، جمع وشرح وتحقيق : د. محمد نبيل طريفي ، دار صادر، بيروت ، ط١ ، ٢٠٠٠م .
٢٢- سر صناعة الإعراب ، ابن جنّي (ت ٣٩٢هـ) دراسة وتحقيق الدكتور حسن هنداوي ، دار القلم، دمشق د . ت .
٢٣- شرح أبيات الكتاب ، تأليف : أبي يوسف بن أبي سعيد يوسف عبد الله بن المرزبان السيرافيّ (ت٣٨٥هـ - ٩٩٥م)، تحقيق : د. محمد علي الريح هاشم ، منشورات دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م .
٢٤- الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها ، تأليف : أبي الحسن أحمد بن فارس بن زكريا ، علّق عليه ووضع حواشيه : أحمد حسن بسج ، منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط١ ، ١٤١٨ - ١٩٩٧م
٢٥- العين ، للخليل بن أحمد الفراهيدي ، تحقيق : مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي ، مؤسسة دار الهجرة ، ط٢ ، ١٤٠٩هـ .
٢٦- فصول في اللغة والنقد ، تأليف : د. نعمة رحيم العزاويّ ، المكتبة العصريّة ، شارع المتنبيّ، بغداد ، ط١ ، ٢٠٠٤م .
٢٧- القاموس المحيط ، تأليف : مجد الدين محمد يعقوب الفيروزآبادي (ت٨١٧هـ) ، تحقيق : مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة ، بإشراف : أحمد نعيم الرقسوسي ، مؤسسة الرسالة ، ط٨ ، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م .
٢٨- الكتاب ، تأليف : أبي بشر عمرو بن عثمانبن قنبر الملقّب سيبويه (ت١٨٠هـ)، تحقيق وشرح : عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط٥ ، ٢٠٠٩م .
٢٩- لسان العرب ، لابن منظور ، نشر أدب الحوزة ، قم ، إيران ، ١٤٠٥هـ .

٣٠- المحكم والمحيط الأعظم ، لأبي الحسن بن سيدة ، تحقيق : عبد الحميد هنداوي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١ ، ٢٠٠٠م .
٣١- محمد بن دريد وكتابه الجمهرة ، تأليف : د. شرف الدين علي الراجحيّ ، دار المعرفة الجامعيّة ، الاسكندريّة ، ١٩٨٥م .
٣٢- المزهر في علوم اللغة وأنواعها ، لجلال الدين السيوطيّ ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، القاهرة ، ١٩٥٨م .
٣٣- مشكل إعراب القرآن ، لمكي بن أبي طالب ، تحقيق : د. حاتم الضامن ، بغداد ، دار الحرية للطباعة ، ١٩٧٥م .
٣٤- معاني القرآن ، للنحاس ، تحقيق : محمد علي الصابوني ، منشورات جامعة أم القرى ، ط١ ، ١٤٠٩هـ .
٣٥- المعجم العربي، نشأته و تطوره ، تأليف : د. حسين نصار ، دار مصر للطباعة ، مصر، ط٢ ، ١٩٨٦م .
٣٦- من أسرار اللغة،تأليف:د.إبراهيم أنيس،مكتبة الأنجلو المصرية،القاهرة ،ط٤ ،١٩٧١م.
٣٧- المنصف في التصريف ، لأبن جنّيّ ، تحقيق : د. إبراهيم مصطفى ، ود. عبد الله أمين ، مصر ، مطبعة مصطفى البابي الحلبيّ ، ١٩٥٤م .
٣٨- النقد التطبيقي (الجمالي واللغوي) في القرن الرابع الهجري ، تأليف : د. أحمد بن عثمان رحمانيّ ، عالم الكتب الحديث ، الأردن ، ط١ ، ٢٠٠٨م .
٣٩- النقد عند اللغويين في القرن الثاني ، تأليف : سنيّة أحمد محمد ، دار الرسالة للطباعة ، بغداد ، ١٩٧٧م .
٤٠- النقد اللغوي بين التحرر والجمود ، تأليف : د. نعمة رحيم العزاوي ، منشورات الشؤون الثقافية للطباعة والنشر ، بغداد ، ١٩٨٤م .
٤١- النقد اللغوي عند العرب حتى نهاية القرن السابع الهجري ، تأليف : د. نعمة رحيم العزاوي، منشورات وزارة الثقافة والفنون ، الجمهورية العراقية ، دار الحرية للطباعة ، ١٩٧٨م .